دليل النشطاء

لتعزيز التماسك الاجتماعي
بين النازحين واللاجئين
والمجتمعات المضيفة

خضر دوملي

≡ اسم الكتاب: دليل النشطاء لتعزيز التماسك الاجتماعي بين النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة

≡ المؤلف: خضر دوملي

≡ الاخراج الفني و الغلاف: هكار فندي

≡ رقم الايداع: (D-2038-16) لدى مكتبة البدرخانيين في دهوك لسنة 2016.

≡ عدد النسخ: 1000 نسخة

≡ الطبعة الاولى

≡ طبع: مطبعة هاولاتي – السليمانية 2016

طبع هذا الدليل على نفقة منظمة دعم الاعلام الدولي (IMS)

المحتويات

= المقدمة 5
= رؤية لاهمية العمل مع النازحين واللاجئين 7
= مقدمة لفهم النزوح الداخلي 11
= من هم النازحون ؟ 13
= التعامل مع النازحين والمشردين داخليا 18
= اللاجئين وحقوقهم 27
= من هو اللاجئ ؟ 29
= ما الفرق بين النازحين داخليا واللاجئين ؟ 35
= نحو تحقيق التماسك الاجتماعي 41
= ارشادات بخصوص عمل النشطاء مع اللاجئين والنازحين 45
= اسس اعلامية للتعامل مع النازحين واللاجئين 47
= المصادر 52

■ المقدمة

تعاني المجتمعات التي تحدث فيها الحروب والنزاعات، او تحدث في الدول المجاورة والقريبة لها، او التي تمتد معها بصلة انتماءات قومية او دينية عرقية او ثقافية، تعاني من توافد النازحين داخليا او هجرة اللاجئين اليها، وكما معروف على الدوام ان الهجرة عامل من عوامل تغيير المجتمعات، ، لأنها تفتح الباب امام تداخل ثقافات، وصراع على الموارد، وترتفع نسبة المشاكل، وتكون في كثير من الاحيان المناطق التي تجاور فيها النازحين – اللاجئين مع المجتمعات المضيفة، مناطق نزاعات مجتمعية، تصارع افكار سياسية، تسبب في تردي العلاقات الاجتماعية فيما بينها، وهو ما يتطلب العمل عليه بهدوء وحذر. كما انها – عند تداخل ثقافات مجتمعات اللاجئين والنازحين والمجتمعات المجاورة، فأنها كثيرا ما تكون عامل ايجابي في تواصل المجتمعات المحلية مع تلك الثقافات والاطلاع عليها او الاستفادة من بعض الخبرات والمؤهلات. فكثير من الناس يجهل عادات شعوب مهما كان قد سمع عنها الكثير، ولكن عندما تصبح جزء من حياته اليومية وعلى تماس مستمر معها يكون الامر مختلفا، لذلك فأن التعرف على بعض الاسس والارشادات الخاصة بالعمل الصحفي، او التي

تخص النشطاء العاملين في قضايا اللاجئين والنازحين، بالتأكيد ستساهم في تعزيز التواصل فيما بينها، كما انها ستكون جزءا من تعزيز السلم المجتمعي، اذا ما تم العمل وفق بعض الاسس المهنية.

هذا الدليل – هو مساهمة في سد بعض الفراغ، الذي يخص هذا المجال، ويحتاج الى الكثير من العمل، وخاصة بالنسبة لمجتمعاتنا التي تعاني الان من زخم كبير لتواجد النازحين في كل المناطق، ووجود عشرات الالاف من اللاجين ايضا، ولذلك يتطلب ان يطلع بعض النشطاء من كلا الطرفين، على بعض الاسس والارشادات الخاصة بالعمل كي يكونوا اكثر تأثيرا ايجابيا، وعوامل مساعدة لتخفيف النزاعات والحد منها، ومساندة للتواصل الاجتماعي فيما بينها في سبيل تعزيز السلم المجتمعي.

من المهم الاشارة ان هذا الكراس من مساهمات منظمة (IMS) التي لديها مشاريع اعلامية للتنمية والتعزيز المجتمعي مع النازحين واللاجئين وسبق ان طبع بشكل مختصر ضمن احد مشاريع منظمة (IRD) في اربيل عام 2014 الخاصة بتعزيز التماسك الاجتماعي بين مجتمعات النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة.

■ رؤية لاهمية العمل مع النازحين واللاجئين

عندما تحدث الحروب والنزاعات الداخلية في اي بلد تتغير البنية الاجتماعية والديموغرافية له وللبلاد المجاورة ايضا، وذلك بسبب موجات النزوح الداخلي او اللجوء الى البلدان المجاورة وارتفاع مستوى ونسبة التشرد الداخلي للسكان التي تأتي نتيجة ظروف خارج ارادتهم.. ويشهد العراق واقليم كوردستان منذ اندلاع الحرب العراقية الايرانية 1980 ومن بعدها الانتفاضة الشعبانية وانتفاضة الكورد في 1991 بوجه النظام البعثي في العراق والى الان توافد موجات مستمرة من التشرد والنزوح الداخلي في سط العراق يأخذ عدة اتجاهات وفق التوزيع الجغرفي لمكوناته او ووفقا لتوفر عوامل الامن والاستقرار ويأخذ اقليم كوردستان منذ عام 1994 تصاعد توافد النازحين داخليا واللاجئين من خارج الحدود اليه، وخاصة مع دخول الاف اللاجئين من تركيا ونفس الامر بدخول عشرات الالاف من اللاجئين من ايران الى اقليم كوردستان ثم عودة اللاجئين الكورد الذين تركوا البلاد وكانوا قد استقروا في ايران، اعقبتها موجة من النزوح الداخلي بعد دخول قوات

التحالف بقيادة الولايات المتحدة واحتلالها العراق في نيسان 2003 حيث نزحت الاف العوائل من مدن وسط وجنوب العراق بأتجاه اقليم كوردستان وخاصة من الموصل ثم موجة اخرى من النازحين وخاصة المسيحيين من الموصل ووسط وجنوب العراق والتي بدأت مع اندلاع اعمال العنف الطائفي 2006 واستمرت الى ان حدث النزاع والثورة المستمرة في سوريا 2011 والذي أدى الى نزوح مئات الالاف من المواطنين منها صوب اقليم كوردستان، كذلك توافد الالاف من النازحين من محافظات الأنبار وصلاح الدين اليه بعد انتشار اعمال العنف وسيطرة التنظيمات الارهابية هناك، ولاحقا كانت الموجة الاكبر للنزوح بأتجاه اقليم كوردستان، تمثلت في نزوح مئات الالاف من النازحين من سنجار وزمار والموصل وسهل نينوى اليه بعد سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) على الموصل في الـ 12 من حزيران وكذلك غزو داعش لسنجار وزمار وسهل نينوى 3 ـ 6 من شهر آب 2014. ونفس الامر بتوجه عشرات الالاف من المواطنين من الموصل والانبار وصلاح الدين الى وسط وجنوب العراق بعد ان سيطرت داعش على مناطقهم .

مخيم باجدكندالا – دهوك 2014 **(بعدسة المؤلف)**

هذه الموجات المستمرة من النزوح او قدوم النازحين واللاجئين تتطلب ان تكون هناك جهودا جدية من قبل جميع الاطراف المعنية للعمل عليها وفق اسس مهنية لاتخلف ورائها مشاكل اضافية. ولكن في البداية لابد ان يكون هناك الام واهتمام بالتعرف على حقوق وواجبات اللاجئين النازحين وكذلك مسؤوليات وواجبات المجتمع المضيف – المجتمع المحلي، حتى يتم معالجة المشاكل التي تنتج عن النزوح واللجوء بشكل سهل وسلس ووفق القانون، دون حدوث مزيد من الانتهاكات لحقوقهم، وحتى يتم تخفيف النزاعات الناتجة من جراء تداخل

الثقافات والصراع على الموارد والوصول الى الخدمات الصحية والاجتماعية وتنفذ المشاريع الخاصة باللاجئين والنازحين في مناطق المجتمعات المضيفة التي تتأثر في الكثير من الاحيان سلبا الى جانب المبادرات ومشاريع التنمية المستمرة التي تقدم في المخيمات الخاصة بالتوعية وتنمية القدرات وغيرها من المجالات.

من هنا لابد من التفكير بشكل اكثر مرونة والعمل بشكل واقعي في هذا المجال، لكي تكون المبادرات التي تخص هؤلاء الفئات – التي تعد من الفئات والمهمشة والضعيفة – متوافقة مع المقررات الدولية والتشريعات الوطنية، فالنازحين الذين تركوا ديارهم عنوة او قسرا لابد من حمايتهم، اثناء فترة النزوح وضمانة حقوقهم وتحقيق العدالة اثناء عودتهم او توطينهم او اعادة دمجهم بالمجتمع، ولذلك لابد ان يكون هناك توعية بخصوص مبادىء وحقوق النازحين التي تضمن لهم هذه الحقوق من قبل المجتمعات المضيفة، ونفس الشيء فيما يتعلق باللاجئين وحقوقهم واسس التعامل معهم من قبل النشطاء والاعلاميين .لأن التعر ف على هذه الاسس والمبادىء ستكون نافذة وسبيلا لتقليل المشاكل، كما انها ستسد الباب ام حدوث نزاعات مجتمعية.

■ مقدمة لفهم النزوح الداخلي:

من المهم معرفته بأن النزوح الداخلي الذي اصبح ظاهرة كبيرة ومؤلمة تواجه المجتمعات يمس حياة ملايين المواطنين المدنيين، الذين يضطرون لترك مساكنهم نتيجة الصراعات والنزاعات الداخلية او بسبب انهيار البنية التحتية للبلاد، او بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، او اجراءات التمييز ضد فئة بحد ذاتها، مما يضطرها ان تترك منطقة سكناها بحثا عن مأوى اخر .. لذلك فان النزوح والتشرد الداخلي والهجرة القسرية او هربا من الحروب والنزاعات، تسبب الكثير من المشاكل للمجتمعات والافراد، منها انهيار الروابط العائلية والاجتماعية وتفريق الاسر وافراد الاسرة الواحدة احيانا، وتردي الروابط والعلاقات الثقافية، وحرمان الناس من التعليم والعمل، وفرص التواصل مع المؤسسات التي يعملون فيها، وعدم استطاعتهم الوصول الى مؤسسات القضاء والعدالة بالشكل الكافي، وانتشار الامية وتردي الاوضاع الاقتصادية وحرمان الناس من الغذاء والخدمات الصحية والطبية ..وارتفاع نسبة الانتهاكات التي تتعلق بالمرأة وتعرضهن الى الاعتداء والاغتصاب، وتعرض البسطاء الى العنف ومصادرة

الحقوق الذين يصبحون تدريجيا في المشاهد الخلفية من الحياة نتيجة ما يتعرضوا له من ضغوط و ما يفقدونه من مستلزمات الحياة البسيطة نتيجة النزوح والتنقل للسكن الى احضان مجتمع اخر ومنطقة اخرى.

هذه العوامل هي التي أدت ان تحرك المنظمات الدولية والمحلية لتغيير من طريقة عملها بالشكل الذي تساهم في تخفيف معاناة هؤلاء، وباتت عاملا مساعدا للحكومات لتتفهم دورها ومسؤوليتها بهذا الخصوص، والتي أدت بالنتيجة الى صدور تشريعات وطنية في بعض البلدان، وكذلك مقررات دولية بخصوص النزوح والتشرد الداخلي شأنه شأن اللاجئين والمهاجرينأ وتوضح وزارة الهجرة والمهجرين في العراق هذا الامر في قانون الوزارة المادة ثانيا من انها تستهدف " النازحون العراقيون الذين أكرهوا او اضطروا للهرب من منازلهم او تركوا مكان اقامتهم المعتاد داخل العراق، لتجنب اثار نزاع مسلح او حالات عنف، او انتهاك الحقوق الانسانية او كارثة طبيعية، او بفعل الانسان او جراء تعسف السلطة، او بسبب مشاريع تطويرية" . وهو دليل ان هناك جهود وطنية للاهتمام بهؤلاء.

■ من هم النازحون :

هم " الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أجبروا أو اضطروا للهرب والتشرد أو ترك ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، نتيجة لنزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان أو لتفادي آثار هذه الأوضاع، ولكنهم لم يعبروا الحدود الدولية المعروفة للدولة وانتقلوا الى مكان اخر آمن داخل الدولة نفسها من اجل ان ينعموا بالامان والاستقرار. " وقد يرحل النازحين او يتشردوا نتيجة حدوث اعمال عنف قريبة تؤدي الى انهيار البنية التحتية للمنطقة التي يسكنون فيها او نتيجة ممارسات حكومية متعمدة .

الى جانب النازحين داخليا هناك المشردين، الذين يفرون بجلدهم من النزاعات التي تغير طبيعة الحياة في مناطقهم ويضطرون للتشرد وترك اماكن سكناهم، يضطرون الى الخلاص والنجاة بحياتهم ويصبحون مشردين داخل البلد، وخاصة عندما لايجدون مأوى او اماكن تكفي لأيوائهم او مناطق ومجتمعات تحتضنهم، ومن اجل تنظيم شؤونهم والاهتمام بهم وفق القوانين والقرارات الدولية هناك مجموعة مبادىء صاغتها الامم المتحدة في سبيل الاهتمام بالنازحين

والتعرف على حقوقهم وواجباتهم وتسمى بالمبادىء الارشادية للامم المتحدة حول النازحين او المشردين داخليا والتي صدرت في احدث وثيقة من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR وتشمل على مايلي :-

(أ) الحق فى التماس السلامة فى جزء اخر من البلاد.
(ب) الحق فى مغادرة بلادهم.
(ج) الحق فى التماس اللجوء فى بلد اخر.
(د) الحق فى التمتع بالحماية ضد الاعادة الى، أو اعادة التوطين الأجبارية فى أى مكان تتعرض فيه حياتهم، او سلامتهم، أو حريتهم، أو صحتهم للخطر.

وكثيرا ما تتداخل هذه المفاهيم لدى العاملين في المنظمات المحلية في كيفية ارشاد وتوعية هؤلاء بحقوقهم وضمانات مستقبلهم وفقا للتشريعات الوطنية بسبب قلة الخبرة الخاصة بهذا المجال، ويحدث نفس الامر للعاملين في وسائل الاعلام والصحفيين الذين يتناولون شؤونهم ، في مواد اعلامية واعداد تقارير ومقبلات، على ضرورة ان يكون لديهم على اللاقل اطلاعا على بعض مبادىء وارشادات ومضامين حقوق النازحين واللاجئين، حتى يتجنبوا طرح الاسئلة التي تأتي

بالمعلومات عكس توجهاتها ومرادها او تخلق نفورا و استيائا لدى المستهدفين من النازحين والمهاجرين .

هذا الامر وهذا التطور المتسارع في قضايا النازحين والمشردين داخليا ، وكذلك بسبب ارتفاع موجة الهجرة واللجوء للمواطنين الذين يعبرون حدود البلدان تطلب ان تتضافر الجهود حتى يكون هناك وعي بهذه القضايا ، ويتم تناولها بصورة صحيحة دون تشويه للسمعة والسيرة، وايصال صوتهم ومعاناتهم بعيدا عن التزييف والعمل الشكلي الى الجهات، ودون معرفة اليات العمل معهم، وتفهم واقعهم يكون هذا الامر صعبا جدا.

الامر المتعلق بالنازحين الداخليين هو الاخر في حال مضى بشكل مهني، ووفقا للمقررات الدولية فأنه يسهل من امر العاملين في المؤسسات الحكومية كي تقوم بتقديم خدماتها لهم دوت تميز ودون صعوبات، ولذلك يقع على عاتق السلطات المختصة الواجب المسؤلية الرئيسية لارساء الأوضاع وفقا لتلك المقررات، وتهيئة السبل اللازمة، التى تسمح للأشخاص النازحين داخليا بالعودة الطوعية، بشكل امن ويصون كرامتهم، الى ديارهم أو اماكن اقامتهم المعتادة، ولكن طبعا بعد ان يتم اتخاذ اجراءات مناسبة لتحقيق العدالة وانصاف المتضريين وضمانة الحصول على حقوقهم وتعويضهم لما خسروه ،

اي ان العودة الطوعية القصد منها دون اجبار ولكن ان تتخذ الحكومة جملة اجراءات حتى تكون هذه العودة متطابقة لتطلعاتهم، وتحقق مطالبهم ويمكن ضمانة تعويضهم بشكل عادل، وبخصوص أعادة التوطين الطوعية فى جزء أخر من البلاد ايضا يجب ان تكون هناك بعض الاسس التي توضع لكي تكون مسألة ضمانة حقوق النازحين واضحة ومفهومة من قبلهم، وهو الامر الذي يتطلب ان يكون لوسائل الاعلام دور كبيرا فيها، لا أن توجه الناس للعودة قبل ان يتحقق. تتحق العدالة وتمضي خطوات المصالحة ، فكثيرا ما يقع الصحفيين في اخطاء فادحة، النزاع مستمر ويسألون المواطنين لماذا لم يعودوا الى ديارهم، وشاهدنا هذا الامر بوضوح في موضوع تحرير تكريت و سنجار من قبضة داعش في الاشهر الثلاثة الاخيرة من 2015، حيث كان الصحفيين يتسابقون في طرح هذه الاسئلة على النازحين من تلك المناطق، والذي خلف في نفوسهم الكثير من الحيرة والاسى، لأن الصحفيين لايعرفون مدى واهمية تأثير مطالبته بالعودة الى دياره التي لاتزال مدمرة وما تتركه من أسى في نفسه كون ان الصحفي لايتفهم ذلك الواقع بالشكل الصحيح .

من هنا ينبغى على السلطات الحكومية اولا العمل من اجل تذليل العقبات أمام اعادة ادماج الأشخاص النازحين داخليا

العائدين الى ديارهم أو الذين أعيد توطينهم حتى يستطيعوا ممارسة حياتهم بشكل طبيعي وفقا للقوانين الوطينة المعمولة العمل او سارية العمل بها لحين استقرار الاوضاع ويكون – تكون العودة آمنة، ويكون لوسائل الاعلام دور في هذا الاتجاه بارشاد الناس في كيفية الوصول الى مؤسات العدالة، وفهم مجريات العودة والاستقرار بعد النزوح الذي يغير كل شيء في حياتهم التي لايمكن ان تعود كما كانت .

ان اطلاع العاملين في المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية و المؤسسات الاعلامية على اليات التعامل مع النازحين، والاسس التي من المهم الاخذ بها بنظر الاعتبار عند التعامل معهم تعطي صورة ايجابية على تفهم واقعهم وتلبية متطلباتهم بعيدا عن احساسهم بالتمييز او انحيازية التعامل.

مخيم باجدكندالا – دهوك 2014 **(بعدسة المؤلف)**

■ التعامل مع النازحين والمشردين داخليا

كثيرا ما تتداخل بعض المعايير في التعامل مع النازحين قسرا والمشردين داخليا نتيجة الصراعات والحروب وما تسفر عنه من تغيرات والذين اجبروا على ترك منازلهم ومواطن سكناهم اذ يلاحظ المتابعين والمهتمين بأن التعامل مع النازحين احيانا يستند الى الانتماءات – الدينية – القومية – الاثنية والجنسانية وهو ما يؤشر الى خلل في والذين يقصد بهم المشردين داخلياً الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة ،

تؤكد المبادىء الدولية في التعامل مع المشردين بأنه من الضروري معرفة ان " القانون القائم – الوطني والدولي - يوفر تغطية واسعة للمشردين داخلياً ، ولكن هناك مجالات مهمة

يقصر فيها القانون عن توفير الأساس الملائم لحمايتهم وتقديم المساعدة لهم. وفضلاً عن ذلك، فإن أحكام القانون القائم مشتتة ضمن مجموعة كبيرة من الصكوك الدولية مما يجعلها أحكاماً فضفاضة تفتقر إلى التركيز ومن ثم قاصرة عن توفير قدر كافٍ من الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً" هذا الامر ينعكس كليا او يبرز بشكل واضع في الاجراءات التي تتخذها الحكومات في التعامل مع المشردين والنازحين داخليا، فقيامها ببعض الاجراءات واصدار قرارات وقتية قد تتعارض مع المقررات الدولية، ولكن لديها ما يبررها، وهو ما يتطلب ان يكون للعاملين مع النازحين رؤية واضحة بخصوصها، وكيفية شرحها للمتأثرين بتلك القرارات. فكثيرا ما تتخذ الحكومات المحلية اجراءات تتنافى احيانا حتى والقانون الوطني، وهو ما يجب ان توضحه وسائل الاعلام لكي لاتشكل عائقا امام تقدم المزيد من الخدمات، ولاتصبح فيما بعد عائقا امام الاندماج والاستقرار المجتمعي .

اذ ان التعامل مع هؤلاء له اختلاف في المنهج و كذلك الواقع الذين تتحكم من خلاله السلطات في التعامل مع قضايا النزوح والتي تطلب ان تكون وفق :

1- يتمتع المشردون داخلياً في بلدهم، على قدم المساواة التامة، بنفس ما يتمتع به الأشخاص الآخرون في البلد من

حقوق وحريات بموجب القانون الدولي والمحلي. ويجب ألا يميز ضد هؤلاء الأشخاص في التمتع بأي من هذه الحقوق والحريات بدعوى أنهم مشردون داخلياً.

2.ليس في هذه المبادئ ما يخل بالمسؤولية الجنائية للأفراد بمقتضى القانون الدولي، ولا سيما فيما يتصل بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

3 ـ ان يعرف القامين بأن هذه المبادئ التوجيهية تهدف إلى تناول الاحتياجات المحددة للمشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم بتعيين الحقوق والضمانات ذات الصلة بحمايتها. وهذه المبادئ مستوحاة من القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتتماشى معهما. اي ان الاجراءات التي تتخذ يجب ان تتوافق مع هذه المبادىء، وهو ما يتطلب من المختصين ان يقوموا بشرح هذه المبادىء بسرعة للنازحين حتى يتفهموا الاجراءات التي تخذ بحقهم، وتؤدي وسائل الاعلام دورا بارزا في هذا الخصوص التي يتطلب منها اعداد برامج اعلامية مستمرة وعلى نطاق واسع بخصوص التوعية بالحقوق وفق الاسس الدولية والقرارات والتشريعات الوطنية .

من هنا تطورت الجهود والمحاولات حتى وصل الامر لكي يكون للنازحين مجموعة مبادىء اخرى تتعلق بواقع وحقوق النازحين تشمل على ما يلي :-

المبدأ الاول :

تقع على عاتق السلطات الوطنية، في المقام الاول وفي نطاق ولايتها، واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الانسانية للنازحين داخليا.

المبدأ الثاني:

لكل انسان الحق في الحماية من أن يشرد تعسفا من مسكنه او من محل اقامته المعتاد.

المبدأ الثالث:

لكل انسان حق اصيل في الحياة يجب حمايته بالقانون.

المبدأ الرابع:

لكل شخص الحق في ان يعترف بشخصه امام القانون في كل مكان.

المبدأ الخامس:

تقدم المساعدة الانسانية جميعها وفقا للمبادىء الانسانية والتجريد دونما تمييز.

ان هذه المبادىء التي ((وردت ضمن تقرير ممثل الأمين العام السيد فرانسيس م. دينغ، المجلس الاقتصادي الاجتماعي- لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 1998)) يقصد بها مزيدا من التسهيل والسرعة في تقديم الخدمات للنازحين، وتشجع الحكومات والسلطات المحلية ان تتبع هذه الاسس في تعاملها مع النازحين، حتى تحتضن ردود الفعل الناتجة عن اوضاعهم والتي تغير في طريقة تعاملهم مع السلطات .

ولكن لابد يكون هناك التزامات ايضا على النازحين والمشردين داخليا حتى يستطيعوا ان يمارسوا حياتهم بشكل طبيعي وتتركز على :-

- الالتزام بالقوانين الوطنية والمحلية للموقع الذي يستقرون للسكن فيه.
- التقيد بالاجراءات والتعليمات التي تعلن عليهم فيما يتعلق بتحركهم وتنقلهم من منطقة الى اخرى.
- تجنب اللجوء الى العنف في الحالات التي تحدث فيها مشاكل بينهم وبين المجتمعات المضيفة .

- احترام القيم والمثل الاجتماعية للمجتمع المضيف.
- العمل على تعريف المجتمعات المضيفة بواقعهم وثقافتهم.
- عدم مساندة الاطراف والجهات التي كانت سببا لنزوحهم ولهم مواقف تختلف مع مواقف المجتمعات المضيفة.
- المساهمة في تعريف المجتمعات المضيفة بواقعهم الثقافي والاجتماعي تجنبا لحدوث اية اشكالات نتيجة اختلاف الثقافات.
- المساهمة مع المجتمع المحلي في تنمية و تطوير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهما .
- المشاركة في النشاطات الثقافية والفعاليات التي تركز على حل المشاكل التي تنتج نتيجة التواصل الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي بينهما .
- التواصل مع المؤسسات المعنية في المطالبة بحقوقهم والتحديات التي تعترض طريقهم وفق الاسس والاطر القانونية.

يقول احدث تقرير للامم المتحدة (تقرير عام 2014) بصفة عامة ان هناك نحو 23,7 مليون نازح داخليا فى 52 بلدا, ويوجد نصف هذا العدد فى افريقيا .و تساعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين فى الوقت الراهن فى رعاية 6,6

مليون شخص من هذه المجموعة,بالأضافة الى نحو 8,4 مليون من اللاجئين. طبعا لابد ان نعرف ان هذه الارقام تزايدت كثيرا خلال العام الماضي في العراق خاصة، سواءا بالنسبة للنزوح الداخلي او هجرة الناس الى الخارج.

ان هذه الاعداد الكبيرة للنازحين الذين في الغالب اجبروا على ترك منازلهم، يشكلون خريطة متحركة من الثقافات والعادات، والتي تقاطع مع الموجودة في مناطق تأويهم، وهو ما يتطلب ان يكون للعاملين في المنظمات المحلية ان يساهموا في تخفيف حدة النزاعات الناتجة عن ذلك التعارض وتقاطع الثقافات واختلافات في العقيدة والانتماءات، ويتطلب ان يرتقوا بالقيم الانسانية فوق اية اعتبارات اخرى في تعاملهم مع النازحين ، مع التأكيد بارشادهم في كيفية التواصل مع المؤسسات المعنية بقضاياهم وضمانة حقوقهم .

ان الهدف من تحديد اليات واسس التعامل مع النازحين تأتي ضمن سياق تطور العمل وفق المبادىء الدولية والتي تركز على :

- تحديد المقومات الأساسية لتعريف الأشخاص النازحين داخليا.
- تحديد من يضطلعون بأدوار ومسؤوليات حماية الأشخاص النازحين داخليا.

- وصف كيفية استخدام المبادئ التوجيهية كإطار للحماية.
- اذ تشير المقررات التي وضعها مشروع (www.idpproject.org) الخاص بالتوعية بحقوق النازحين داخيل ضمن مشروع منظمة المجلس النرويجي للاجئين بهذا الخصوص بانه من المهم ان الاخذ بنظر الاعتبار بعض الجوانب الاستضعافية للنازحين داخليا والتي تتمثل في :
- قد يرغم على التوجه إلى بيئات غير صحية أو غير صديقة لاتتوفر فيها مقومات العيش الصحي وآلامن
- تعرض النظام الاجتماعي الخاص به للتدمير أو الانهيار نتيجة اجباره على العيش في واقع اجتماعي مختلف.
- يعاني غالبية النازحين من محن نفسية شديدة نتيجة ما تعرضوا – او يتعرضون له من ضغوط ناجمة عن طريقة عيشهم الجديدة، والظروف التي مروا بها.
- الحرمان من مصادر الدخل أو كسب الرزق، اذ تتغير طبيعة الحياة مما يضطر الى تغير طريق – طرق العمل في سبيل كسب معيشته اليومية التي ليس من السهولة الحصول عليها.
- التوقف عن الدراسة، حيث يتوقف الكثير من النازحين من الاستمرار في الدراسة اما بسبب عدم وجود الامكانات

وتوفر البيئة الملائمة او تغير في الواقع التعليمي من منطقة الى اخرى .

- عدم تملك وثائق هوية، اذ يفقد الكثير من النازحين ، وخاصة الذين يضطرون على النزوح قسرا الى فقدان وثائقهم واوراقهم الثبوتية، والتي تتطلب اجراءات خاصة لكي يستطيعوا استملاكها مجددا، وكثيرا ما تسبب هذه الاجراءات نفورا اجتماعيا وانتشار الرشوة والفساد، مما يتطلب برامج توعية محلية للحد من هذه التأثيرات على الحياة الطبيعية للنازحين.
- انعدام القدرة على الوصول إلى المنظمات الدولية. مع تواجد المنظمات الدولية في الميدان يصعب احيانا للعديد من النازحين التواصل والوصول اليها بسبب تشتتهم في مناطق نائية او اماكن ليس من السهولة للمنظمات العمل فيها مما يفقدهم فرص الحصول على مساعدات ملائمة او فرص المشاركة في البرامج التدريبية والتوعوية التي يقومون بتنفيذها للنازحين.

■ اللاجئين وحقوقهم

يشهد العالم في الوقت الحالي ومنذ عدة سنوات موجات كبيرة للهجرة واللجوء نتجت عنها تغيرات كثيرة في واقع مجتمعات ودول عديدة اذ شهدت السنوات الثلاث الاخيرة تصاعدا ملحوظا في اعداد الطالبين للجوء. وبقدر تعلق الامر في الكثير من الاحيان بكيفية التعامل مع ملف اللاجئين وتتفاوت قضية ضمانة حقوق اللاجئين في الدول وفقا لتشريعاتها الوطنية، و تطبيقها للمقررات الدولية الخاصة بالهجرة واللجوء، ومدى فاعلية المنظمات الدولية والنحلية في البلد للاهتمام باللاجئين وتغطية وسائل الاعلام لمشاكلهم ومعاناتهم وتطلعاتهم ويتغاضى اللاجئون في المطالبة بحقوقهم والاقرار بما لهم من واجبات وفقا لما اقرت عما لهم من حقوق وواجبات بسبب قلة وعيهم بالتشريعات الوطنية للبلدان التي يلجأون اليها وايضا وفقا لمعرفتهم بقوانين وقرارات الهجرة واللجوء، ونتيجة لذلك يعانون في الكثير من الاحيان من مشاكل من قبل سلطات الدولة المضيفة او المجتمعات المضيفة. فيما يكون الاهمال الاعلامي احيانا متعمدا بسبب انتماء مجتمعات اللاجئين الى مجتمعات مختلفة دينيا او قوميا، واحينا كونها جزء من الصراع الذي يشهده البلد مع بلد اخر. او

لاتوجد تغطية اعلامية كافية بسبب عدم معرفة الاعلاميين في كيفية التغطية وفق اسس مهنية عالية، تساعد على التعرف على معاناة النازحين، وعرض القضايا الخاصة بهم بالشكل الذي تحق نتيجة ايجابية او تلفت الانظار الى واقع اللاجين دون اية حساسية او رفض مجتمعي .

مخيم باسرمة – اربيل 2015 **(بعدسة المؤلف)**

■ من هو اللاجئ؟

اللاجئ هو الشخص الذي فرَّ من بلده الأصلي او اجبر على اللانتقال الى بلد جراء تعرضه لانتهاكات حقوق الإنسان هناك بسبب ما هو عليه أو ما يؤمن به، والذي لا تستطيع حكومة بلده، أو لا تريد عمدا او دون عمد، أن توفر له الحماية. او نتيجة اعمال عنف تستهدف جماعته بسبب انتمائها او هويتها الثقافية – اللغوية – الدينية – القومية اوالاثنية، ونتيجةً لذلك فقد أرغم على طلب الحماية في دولة اخرى بعد اجتيازه الحدود ... وغالبا ما يكون اللاجئين المتواجدين في أية دولة قادمين من دولة جارة لها حدود مشتركة معها.... احيانا يجتازون الحدود بطرق رسمية ضمن موجات متعاقبة واحيانا اخرى فرادا يعبرون الحدود بشكل غير رسمي .

ومع انتشار قضايا الهجرة واللجوء في مختلف البلدان ومنه العراق، فأن العمل من اجل تعزيز حقوقهم وبحث الاليات الخاصة بالدمج المجتمعي، يتطلب العمل وفق اسس ومقررات دولية، ومبادىء تعزز من ضمانة حقوقهم، وتكييفهم المعيشي

لذلك تبذل المؤسسات الدولية وخاصة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين جهودا كبيرا لتنفيذ وتمويل برامج خاصة للتعريف بحقوق اللاجئين وتوعيتهم بحقوقهم ولكن يتطلب العمل باستمرار وان يشمل هذا الامر للمجتمعات المجاورة والمضيفة ايضا، لما له من اهمية في تذليل العقبات التي تنشىء من قدوم اللاجئين الى اي بلد اخر على المجتمعات التي تحتك بهم مباشرة... وهذا يعني جهود كبيرة للنشطاء والعاملين في المنظمات الدولية وايضا لوسائل الاعلام لكي تقوم بتغطية قضايا الهجرة واللجوء بانصاف، وتساند مطالبهم وفق المقررات الدولية وبما تتلائم والتشريعات الوطنية. لذلك لابد في البداية ان نستعرض بعض الحقوق الاساسية حتى تكون في الحسبان او يتم الاخذ بها عند العمل مع اللاجئين من قبل النشطاء المحليين خاصة، ومن ثم المنظمات المحلية ومراسلي وسائل الاعلام .

وتشمل الحقوق الاساسية للاجئن وفقا لما اشارت اليه المبادىء الدولية بهذا الخصوص على ما يلي :-

- توفير الحماية من الإعادة القسرية إلى بلد سيتعرضون فيه لخطر الاضطهاد أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وهذا ما يعرف بمبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يعتبر الأساس الذي بني عليه قانون اللاجئين.

- الحماية من التمييز وفقا اي انتماء كان .
- الحق في العمل والسكن في البلد المضيف وفقا للقوانين والتعليمات التي تصدر بحقهم.
- الحق في ضمانة التعليم الاولي ووفقا لمقررات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.
- الحماية من العقوبة على دخول بلد بصورة غير مشروعة وفقا لمقررات الامم المتحدة.
- الحق في حرية التنقل داخل البلد بعدما يحصل على المستمسكات الرسمية بالاقامة .
- الحق في الحصول على وثائق هوية ووثائق سفر وفقا لما تشير اليه اتفاقية وضع اللاجئين والتي وقعت عليها البلدان المتعاقدة في ميثاق الامم المتحدة .
- يكول لكل لاجىء على اراضي جميع الدول المتعاقدة، حق التقاضي الحر امام المحاكم.
- يتمتع كل لاجىء في الدولة المتعاقدة محل اقامته المعتاد، بنفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن من حيث التقاضي امام المحاكم، بما في ذلك المساعدة القضائية والتعهد بضمان تنفيذ الاحكام الصادرة.
- الحق في تشكيل الجمعيات والمنظمات غير السياسية في المخيمات وممارسة عملها لخدمة ومساعدة اللاجئين

- ثم هناك احكام اخرى تتعلق بطلب الهوية والانتماء للجمعيات والنقابات والمنظمات وممارسة العمل المدني وخاصة تلك التي تنفذها المنظمات داخل مخيمات اللاجئين.
- الوصول الى مؤسسات العدالة والقضاء بسهولة .
- حقه في الافضلية في العمل في المنظمات التي تفتح مشاريع تنمية بين مجتمعاتهم .

ومثلهم مثل النازحين يقع على عاتق اللاجئين مجموعة التزامات وضعتها الامم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية تتمثل في الالتزام بالقوانين والقرارات الوطنية، تبدء بخاصة في احترامهم خصوصيات المجتمعات المضيفة، والالتزام بالقوانين والتشريعات الوطنية، وتشير الامم المتحدة في اتفاقية وضع اللاجئين لعام 1951 في مبدأ التزامات اللاجئين تجاه البلدان التي يوجد فيها انه "علي كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه، خصوصا، أن ينصاع لقوانينه وأنظمته، وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة علي النظام العام".

ويعتبر التزام اللاجئين بالعمل والتنقل والاقامة وفقا لقوانين البلد جزء من منظومة حمايته وجزء من الواجبات التي تفرض عليهم، لذلك لابد ان يعرفوا بان الانصياع لها والالتزام

بما يساعد على اقامتهم في البلد بشكل مستقر هو مساهمة من قبلهم في تعزيز ذلك الاستقرار المجتمعي .

تركز الكثير من المنظمات الدولية والمحلية التي تعمل في مجال مساعدة وتأهيل النازحين واللاجئين على تنفيذ برامج ومشاريع تهدف الى تطوير قدرات ومؤهلات اللاجئين لكي تضمن احترام افراد مجتمعات اللاجئين للعادات والتقاليد التي تسود المجتمعات المضيفة وان لايسمحوا بان تتحول مواقع سكناهم من مخيمات وأماكن خاصة بهم لانتشار العنف والتطرف ونشر ثقافات تتعارض وتلك الموجودة في البلد الاصلي او يدعمون الحركات المسلحة ونشر الكراهية بسبب المواقف التي تنتج من جراء الصراعات للبلد والمجتمع المضيف تجاه اطراف الصراع والنزاع التي كانت سببا لنزوحهم او لجوئهم ..... اذ كثيرا ما تكون هناك رؤية للمجتمع المضيف تجاه اللاجئين في انهم سبب في تزايد المشاكل وانتشار البطالة، وتراجع الاعمال في مناطقهم وتداخل العادات والتقاليد، وارتفاع نسبة الجريمة والزواج المبكر وانتهاكات بحق النساء، والعنف الجنسي، لذلك فان جهود العاملين في المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام يجب ان تسير بالاتجاه الذي يقلل من مستوى العنف الذي ينتج من تداخل العوامل الاجتماعية او

تعارض الثقافات، بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة وان يتم الوقوف على اسباب هذه المشاكل بتجرد ودون تعميم .

مخيم خانكى – دهوك 2015 **(بعدسة المؤلف)**

■ ما الفرق بين النازحين داخليا واللاجئين؟

رغم أن كلا من أفراد الجماعتين على حد سواء يغادرون ديارهم غالبا نتيجة لنفس الاسباب، فان الأشخاص المدنيين يصبحون لاجئين معترفا بهم عندما يعبرون حدودا دولية للبحث عن ملاذ آمن فى بلد اخر.لأى سبب من الأسباب فى دولهم نفسها. فيما النازحين هم الذين يستقرون داخل البلد في مناطق بعيدة عن التي شهدت الصراعات او الاحداث التي وقعت فيها كانت سببا لنزوحهم وتشردهم الى اماكن اخرى في البلد الرسمي لهم، ومع تزايد مشاكل النزوح جنبا الى جنب مع مشاكل اللجوء فان المؤسسات الدولية تبحث على الدوام عن افضل السبل من اجل العمل لضمانة حقوقهم بما يساعدهم على العيش بعيدا عن المشاكل التي تنتج من انتقالهم لمنطقة اخرى للعيش سواءا داخل البلد بالنسبة للنازحين او خارج في دولة اخرى كما هو الحال للاجئين.

■ مسؤولية المجتمع المضيف تجاه النازحين واللاجئين :-

بما ان هناك مبادىء دولية تركز على مسؤوليات الدول والاقاليم التي تستضيف اللاجئين والنازحين وتركز على ان لهم حقوق مكتسبة فيما يتعلق باحوالهم الشخصية ومنحهم الرعاية والسماح لهم بحيازة اموال منقولة وغير منقولة وممارسة الاعمال المدنية والانتماء للنقابات المهنية والمنظمات وتشكيلها وللجمعيات غير السياسية، حيث يقوم البلد المضيف عادة بتزويد اللاجئين الوافدين حديثا بالاغذية والمأوى وتوفر المكان للاقامة وفقا للقوانين الوطينة وللاتفاقيات الدولية، في حين ان هذا الامر غير مثبت فيما يتعلق بالنازحين كأمر اساسي احيانا رغم ان الواقع تغيير مؤخرا بهذا الخصوص ايضا سوى في بعض الحقوق والالتزامات، ولذلك يواجه الأشخاص النازحون داخليا فى اغلب الأحيان مستقبلا أكثر صعوبة واحيانا تنظر الحكومات المحلية الى الأشخاص المشردين على انهم أعداء، عندما يتشردون من مناطق تشهد نزاعات وصراع داخلي بين فئات واخرى او بين فئة والحكومة،

لذلك تمارس عليهم الحكم بسلطة مطلقة لأنه لا توجد مواثيق قانونية دولية محددة بهذا الخصوص تشمل الأشخاص النازحين داخليا في ان يكون هناك حماية خاصة كما هو الحال بالنسبة للاجئين، رغم ان بعض الدول والسلطات تلجأ الى حماية اضافية بحجة الحفاظ على الامن والاستقرار داخل مخميمات النزوح، كما يصعب فى اغلب الأحيان تطبيق الاتفاقات العامة بخصوص حماية اللاجئين مثل اتفاقيات جنيف عليهم عندما تتلجأ الدول في بسط التزامتها او احيانا يصعب عليها تحقيق ذلك الامر وخاصة في مسائل تتعلق بالحصول على الهوية الوطنية، مثلا مضى اكثر من عشرين عامنا على وجوج الاف النازحين من اكراد تركيا وهم في اقليم كوردستان ولكن لم يستطيعوا الحصول على الجنسية العراقية رغم ذلك حق اقره قانون المهاجرين لسنة 1951 اذ بقوا يتمتعون فقط بحقوق الاقامة والتي تنقصها ايضا العديد من الالتزامات. فالبلد ليس ملزما بمنحهم الهوية كما ان المطالبة به ليس امرا ممنوعا او غير قانوني لأن ذلك الامر لم يقر قانونا. رغم ان هذا الامر يستند في علوية الاتفاقات الدولية، ولكن اذا لم يقر الامر بتشريع وطني فانه غير مجدي.

وبما ان هناك الكثير من المواقف الانسانية التي تتعلق في الكثير من الاحيان بتقوية وتعزيز الاواصر والاتصالات بين

المجتمعات المضيفة واللاجئين وفقا لارتباطات دينية و اجتماعية وعائلية بين اللاجئين والنازحين الذين يعيشون في مجتمعات متجاورة على الحدود بين البلدان، عليه لابد ان يكون للمجتمع المضيف بعض المسؤوليات تجاه اللاجئين والتي تركز في اغلب الاحيان على :-

- ان يبذل المجتمع المضيف جهودا مستمرة في مساعدة النازحين واللاجئين وفق الامكانات المتاحة كمبدأ اخلاقي واجتماعي وانساني .

- ان يراعي المجتمع المضيف الاوضاع التي يعيشها النازحين واللاجئين والظروف التي تسببت في هجرتهم وتشردهم عنوة .

- ان يساهم المجتمع المضيف في تخفيف المعاناة التي تنتج من وجودهم في مناطق واماكن غير اماكنهم بدعم حملات تأمين الاحتياجات المساعدات الانسانية .

- ان يساعد المجتمع المضيف النازحين واللاجئين على الاندماج مع المجتمع المحلي وفق افضل السبل المناسبة.

- ان لايسمح المجتمع المضيف باستغلال النازحين واللاجئين في ممارسة الاعمال المختلفة التي يقومون بتنفيذها .

- من مسؤولية المجتمع المضيف المساهمة في بناء جسور التواصل مع مجتمعات النازحين واللاجئين واقامة الفعاليات التي تساعد على فهمهم لواقع المجتمع المضيف.

- ان لايسمح المجتمع المضيف في توسيع الخلافات التي تحدث بين الاشخاص لتؤثر على العلاقات بين الاطراف الثلاث المختلفة .

- على المجتمع المضيف المساهمة في توفير بيئة آمنة من التواصل الاجتماعي مع النازحين واللاجئين فيما يتعلق بالاعراف والتقاليد والثقافات المختلفة .

- ان لايعترض المجتمع المضيف على عمليات الاغاثة وتوفير المساعدات واقامة المشاريع التي تقوم بها المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية للاجئين والنازحين حيثما يتواجدون.

- ان يدعم المجتمع المضيف الفعاليات والمشاريع التي تنفذها الحكومات المحلية للنازحين واللاجئين .

- ان يساعد القادة المحليين للمجتمعات المضيفة والنشطاء في مساندة ومساعدة النازحين واللاجئين في تذليل العقبات والمشاكل التي تعترض طريقهم وفق القوانين المرعية.

- ان يعمل نشطاء المجتمع المضيف في بناء جسور التواصل مع اللاجئين والنازحين لتخفيف المشاكل الناتجة عن تواجدهم في مختلف المناطق.

- ان يدعم المجتمع المضيف اقامة علاقات الترابط الاسري مع مجتمعات النازحين .

- ان يتم عقد مواثيق اخلاقية في المناطق التي يتواجد فيها النازحين واللاجئين مع المجتمعات المضيفة لمواجهة اية ماشكل او تحديات تعترض طريق العيش المستقر وآلامن.

مخيم خانكى – دهوك 2014 **(بعدسة المؤلف)**

■ نحو تحقيق التماسك الاجتماعي

ما هو التماسك الاجتماعي:

عملية التناسق والتعاون السائدة بين المجتمعات التي تتميز بالتنوع الديني والعرقي والمذهبي والثقافي ومجتمعات اخرى تعد غريبة عنها تعيش في منطقة واحدة ذات حدود معلومة وواضحة يسودها الهدوء والتعاون وعلاقات بناءة تساعد على تجاوز المشاكل التي تنتج نتيجة التنوع وضروف وثقافات كل مكون او فئة موجودة في تلك المنطقة ... وقد يكون عيش هذه المجتمعات قد جاء دون رغبتهم بسبب ظروف اجبرتهم على العيش معا في منطقة واحدة نتيجة ترحيلهم او نزوحهم او لجوؤهم من منطقة لاخرى او نتيجة طبيعة لمجتمع متعدد الانتماءات .

افكار عن التماسك الاجتماعي:-

برز الاهتمام بالتماسك الاجتماعي مؤخرا نتيجة الدراسات والتقارير التي أعدتها المنظمات الدولية عن اوضاع اللاجئين والنازحين، واللاجئين وكذلك نتيجة الحروب النزاعات التي تحدث في منطقة وتخلف ورائها تفككا في العلاقات

الاجتماعية . ولذلك بات العمل على تعزيز وتنمية مقومات التماسك الاجتماعي امرا ملزما للحكومات والمنظمات الدولية لأنه بخلافها فأن الكثير من المشاكل تحدث، ويصعب اجراء عمليات التنمية و تحقيق الاستقرار . زلذلك فان المنظمات الدولية قامت من اجل تحقيق هذا الهدف بدراسة عوامل تفكك التماسك الاجتماعي بين المجتمعات والوقوف على الاسباب الرئيسة لانهيار العلاقات وكيفية العمل من اجل تقوية التماسك الاجتماعي حتى يستيطع المجتمع مواجهة الضغوطات الناتجة عن انهيار العلاقات ويستطيع تجاوز المرحلة الحرجة في اعادة بناء العلاقات وتحقيق الاستقرار المجتمعي نتيجة ماتعرض له من تغيرات مفاجئة او احيانا رغما عن ارادته.

ـ متى يكون هناك حاجة للتماسك الاجتماعي؟ – هناك العديد من الحالات والاوضاع والوقائع يكون العمل من اجل تعزيز التماسك الاجتماعي ضروريا وذلك في مايلي :

= تعزيز العلاقات بين المجتمعات المضيفة ومخيمات اللاجئين والنازحين .

= بناء العلاقات بين الفئات المتعددة في مناطق النزاع لمرحلة مابعد النزاع .

= تعزيز سبل التواصل المجتمعي التي تشهد استقبال مشردين نتيجة النزاعات والظروف الاقتصادية او الحروب الطائفية .

= بناء العلاقات بين المجتمعات التي تدخل الحروب والصراعات .

= تردي العلاقات الاجتماعية نتجية حدوث المشاكل والصراعات الاجتماعية .

وهذه الظروف التي نتجت من جراء هذه التغيرات ليست طبيعة، وبل مفاجئة وسريعة ، زتفرض ايحانا بعض الوقائع التي قد لاترغب بها المجتمعات المتأثرة لذلك ولتحقيق هذه المقررات لابد ان يكون هناك دور لنشطاء المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال :-

- الترويج لمفاهيم التماسك الاجتماعي من خلال مبادرات مدنية و الترويج لها اعلاميا.

- دعم مبادرات المجتمع المدني التي تخص التماسك الاجتماعي.

- مراقبة الحراك الاجتماعي للمجتمع وما يؤثر على التماسك الاجتماعي وتشخيص مكامن الخلل وكيفية اقتراح وطرح الحلو وتنفيذها عبر مبادرات وفعاليات مدنية .

- تقديم المقترحات التي تقف عائقا امام التماسك الاجتماعي الى الجهات ذات العلاقة ومراقبة برامج المنظمات العاملة بهذا الخصوص .

- اشاعة ثقافة التنوع وتعزيز الامن الاجتماعي في الفعاليات التي تنفذها المؤسات المدنية .

- التشجيع على تعزيز ثقافة الانتماء - فرديا ومؤسساتيا لمجتمع تعددي للافراد المنتمين لمجتمعات مختلفة .

- التعامل دون تمييز في التعامل مع مكونات المجتمع والاهتمام بقضاياهم.

مخيم عربت – السليمانية 2013 **(بعدسة المؤلف)**

■ ارشادات بخصوص عمل النشطاء مع اللاجئين والنازحين

من المفيد القول ان الارشادات التي قدمناها في اعلاه حول مسؤوليات المجتمعات المضيفة وتؤدي الى نتائج ايجابية من خلال تعاون الاجئين والنازحين لذلك من الضروري ان نعرف ان الذين يقومون بتسهيل تنفيذ وتطبيق تلك الحقوق هم في الغالب النشطاء العاملين في المؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية او العاملين ضمن مجاميع طوعية والذين يجهدون من اجل وصول هؤلاء الى الخدمات بشكل آمن وعادل.

كما ان تلك الجهود تأتي في سبيل تخفيف حدة المشاكل التي تنتج من تواجد النازحين واللاجئين في منطقة واحدة، عليه فان عرض بعض الارشادات الخاصة بالنشطاء لكي يهتموا ببعض الاسس في عملهم مع النازحين واللاجئين من اجل انجاح مهامهم في قضايا الدمج الاجتماعي وتعزيز الاستقرار المجتمعي، ومن هذه الاسس :-

= العمل بما يؤدي الى تنظيم شؤون اللاجئين والنازحين وتواصلهم مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية .

= ارشاد وتوجيه النازحين واللاجئين لمساهمة والمشاركة في المبادرات والفعاليات التي تخص شؤونهم وعلاقاتهم مع المجتمعات المضيفة.

= تأمين فرص المشاركة لهم لكي يتعرفوا على حقوقهم وواجباتهم والتي من خلالها يمكن بناء مجتمعات لا تلجأ للعنف في مواجهة المشاكل التي تعترض طريقهم وتنمية العلاقات فيما بينهم وفق اسس سليمة.

= مراقبة انتشار الظواهر التي تسيء الى العلاقات بين المكونات، وتوجيه المنظمات الدولية والمحلية لعمل برامج ارشادية بخصوصها.

= ضرورة اهتمام النشطاء بالقيم والاعراف المجتمعية لمجتمعات اللاجئين والنازحين في فعالياتهم ومبارداتهم المدنية.

= توجيه نشطاء اللاجئين والنازحين لكي يساهموا في نشر التعليمات الخاصة بكيفية تعامل السلطات المحلية مع اللاجئين والنازحين في مشاريع التوعية التي يساهمون فيها .

■ اسس اعلامية للتعامل مع النازحين واللاجئين :-

في وقت لاتختلف اسس التغطية الاعلامية بشكلها العام بالنسبة لقضايا النازحين داخليا او اللاجئين عن غيرها من الاسس والمبادىء الاعلامية ، الا ان متابعين ومهتمين قد اتخذوا وجهات اخرى بهذا الخصوص تخص عمل وسائل الاعلام لكي تكون اكثرا توافقا مع المبادىء الدولية التي اعلنت في وثيقة (التجميع والتحليل – التي جاءت في مبادىء توجيهية بشأن التشرد الداخلي وكذلك المقومات الاعلامية للعمل على قضايا اللاجئين) والتي تتطلب جهدا اعلاميا مميزا يضمن للنازحين داخليا واللاجئين تغطية اعلامية هادفة، تساهم في تغطية وقائع حياتهم بشكل مؤثر، وتنقل معاناتهم دون تشويه صورة او تقليل من شأن المجتمعات، او نقل مشاهد حياتية قد تعتبر اساءة لهم في بعض الاحيان فيما لو لم تتبع بعض الاسس والارشادات التي تساعد الصحفي لكي يكون اكثر مهنية في تغطية قضايا اللاجئين والنازحين بما يؤدي الى ايصال صوتهم

لمراكز القرار والمؤسسات المعنية بضمانة حقوقهم ومن هذه الاسس :-

= الاطلاع باستمرار على التقارير والدراسات والارشادات والقرارات التي تصدرها المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين مثل (المفوضية الساكية لشؤون اللاجئين - UNHCR) ومنظمات اخرى مثل NRC المجلس النرويجي لشؤون اللاجئين والمنظمات التي تعمل في القضايا الانسانية وماتنشره من تعليمات ومبادىء بخصوص النازحين مثل تقارير ودراسات اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولية . وتوظيف البيانات في التقارير الصحفية و الاستناد عليها في نقل الاحصاءات خاصة .

= مراعاة الاوضاع والظروف التي يمر بها النازحين واللاجئين، وابرازهم وفق صور لاتجرح كرامتهم – سواءا اثناء النزوح او عند اجراء العمل الميداني .... يقوم بعض الصحفيين في خلق مواقف من اجل اظهار مشاهد حزينة، ومؤثرة – هذا الامر ليس مرغوبا ، واخرين يبرزون وضع السكن والملابس والمستلزمات المنزلية في بناء غير مكتمل بطريقة توحي بالاساءة الى الناس دون قصد.

= احترام خصوصية المجتمعات والجماعات التي نزحت، واضطرت الى اللجوءو وظروف تواجدها وعاداتها وتقاليدها ،

لأن عادات وتقاليد المجتمعات تختلف من منطقة الى اخرى، ومن بيئة لاخرى، وتختلف اكثر عندما تفقد كل شيء، اذ لابد للصحفي ان يراعي مواقف ومشاعر الناس الذين اصبحوا ضحايا نزاعات ونازحين رغما عن ارادتهم وباتوا لايملكون شيئا بين ليلة وضحاها او قبلوا السكن في خيمة بعدما كانوا في منزل كبير.

= التعرف على الاسس التي تعلنها الحكومة في التعامل مع ملفات النزوح واللجوء (قرارات – تشريعات – اوامر ادارية – توجيهات لمنظمات دولية) لكي يأخذها بنظر الاعتبار عند العمل في هذا الملف .

= اعداد مواد وبرامج اعلامية و انتاج قصص ومقابلات حول النزوح ومخيمات الاجئين والتشريعات المتعلقة بها في سبيل نشر الوعي عنها والتعريف بها .

= التعرف والتواصل مع المنظمات الدولية والمحلية والاخذ بالتقارير التي يعدونها عند اعداد مواد صحفية تتناول اوضاع النازحين واللاجئين – كثيرا ما تتضمن تقارير المنظمات معلومات واخبار تصلح ان يتم بناء قصص صحفية عليها – من المهم على الصحفيين ان يتناولوا نشاطات المنظمات بتجرد بل البحث عن اخبار ومعلومات لايتم تناولوها فيما اذا لم تدقق تقارير تلك المنظمات.

= على الصحفيين الانتباه الى الكلمات والجمل التي قد تشكل ازدراءا لدى بعض المجموعات عند كتابتهم مواد وقص عن اللاجئين والنازحين .

= احرص على التعرف على اسباب النزوح ـ اللجوء والعوامل المؤثرة في مسيرة النزوح والطرق التي اتبعوها لكي يصبحوا لاجئين في مناطق آمنة، وما نتجت عنه من أثار قبل البدء بالكتابة عن تلك المجاميع .

= على الصحفيين البحث عن اشخاص يستطيعون التعبير عن معاناة النازحين واللاجئين وشرح اوضاعهم لكي يوظفوهم في اعداد مواد صحفية بدلا من نشر وزج كل رأي رغم ردائته في الموادة المعدة عنهم، فليس من المعقول مثلا ان يتم الاستنتاد الى رأي شاب لم يبلغ العشرين من العمر في شرح اسباب وتحليل صراع مر به مجتمع النازحين ـ اللاجئين !! .

= المحاولة في نقل الاحداث بدقة، ووصف الاوضاع بطريقة لاتسيء فمهما، وتعبر عن المعاناة او الواقع الحقيقي للنازحين – اللاجئين اذ لابد للصحفيين ان يساهموا في نشر الافكار المهمة من مجتمعات النازحين لأنهم بذلك يبنون جسور التواصل بينهم وبين المجتمعات المضيفة.

= اعداد القصص التي تعبر عن نجاحات بعض افراد مجتمعات الاجئين والنازحين وأتخاذها كفرص لتعزيز التواصل بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات النازحين واللاجئين.

= ضرورة مراجعة المعلومات قبل نشرها – كثيرا ما يستعجل الصحفيين في نشر معلومات عن قضايا النزوح والهجرة فيقعون في الاخطاء، وينشرون ارقام ومعلومات تغير من واقع الحال .

= انتاج قصص ومواد اعلامية خاصة تساهم في التعريف بمجتمعات وثقافات النازحين واللاجئين، لكي يطلع عليها المجتمع ضمن زوايا مختلفة وليس فقط ضمن مواد اخبارية.

مخيم دوميز – دهوك 2013 **(بعدسة المؤلف)**

المصادر التي تم الاعتماد عليها في اعداد هذا الدليل :-

= قانون وزارة الهجرة والمهجرين في جمهورية العراق.
= المبادىء التوجيهية بشأن التشرد الداخلي التي اصدرتها الامم المتحدة 1992 .
= مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي التي وردت ضمن تقرير ممثل الأمين العام السيد فرانسيس م. دينغ، المجلس الاقتصادي الاجتماعي- لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة 2002 .
= دليل – اسئلة واجوبة بشأن النازحين داخليا اصدرته المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين 2006.
= موقع منظمة ICRC
= www.idpproject.org
= الاعلان العالمي لحقوق الانسان .
= مبادىء الصحافة الاندماجية – المغرب 2010 .
= الصحافة الانسانية – الكتابة عن الازمات – الشبكة العربية للاعلام
= اتفاقية حقوق اللاجئين والمهاجرين لعام 1951 .
= المقابلة الصحفية فن يتجدد – خضر دوملي
= ايضا تمت الاستفادة من مجموعة من الدورات وورش العمل التي كنت فيها محاضرا ومدربا مع اللاجئين والنازحين في مشاريع اقامتها منظمات دولية ومحلية في دهوك – اربيل – السليمانية – كركوك والموصل خلال السنوات ـ .2010 ـ2015

خضر دوملي

كاتب صحفي و باحث ومدرب اعلامي
ومدرب ومختص في حل النزاعات وبناء السلام
وشؤون الاقليات في العراق

Khidher.domle@gmail.com